

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 670 لسنة
1989 م بإنشاء الشركة العامة للخدمات
المنزلية

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 10
السنة الثامنة والعشرون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرق الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

منتدى نادي الطفل والأسرة

<http://cfc2003.yoo7.com/> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (670) لسنة 1989م
بإنشاء الشركة العامة للخدمات
المنزلية

اللجنة الشعبية العامة ،،،

بعد الاطلاع على القانون التجارى ،

وعلى القانون رقم 65 لسنة 1970م بتقرير بعض الاحكام الخاصة
بالتجار والشركات التجارية والاشراف عليها وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم 79 لسنة 1975م بشأن ديوان المحاسبة ،

وعلى القانون رقم 87 لسنة 1975م بشأن بعض الاحكام الخاصة بمزاولة
اعمال الوكالات التجارية ،

وعلى القانون رقم 110 لسنة 1975م بتقرير احكام خاصة بالهيئات
والمؤسسات وشركات القطاع العام ،

وعلى القانون رقم 17 لسنة 1977م فى شأن تنظيم مزاولة الاعمال
التجارية ،

وعلى القانون رقم 13 لسنة 1981م بشأن اللجان الشعبية ،

وعلى القانون رقم 15 لسنة 1981م بشأن نظام المرتبات للعاملين
الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،

وعلى قرار الامانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم 3 لسنة 1979م بشأن
الاختصاصات المسندة للامانة العامة لمؤتمر الشعب العام والتي كانت مقرررة
لمجلس قيادة الثورة واهتداء بما ورد بالفصل الثالث (الركن الاجتماعى) من
الكتاب الاخضر ،

قررت

مادة (1)

تنشأ وفقا لاحكام هذا القرار شركة عامة مساهمة تسمى (الشركة العامة
للخدمات المنزلية) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، والذمة المالية المستقلة وتتبع
صندوق الضمان الاجتماعى .

مادة (2)

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني بمدينة (طرابلس) بالجمهورية العظمى ويجوز بقرار من لجنة الادارة انشاء فروع أو مكاتب لها في البلديات وذلك حسب الحاجة .

مادة (3)

تتولى الشركة تقديم الخدمة المنزلية للأسر العاملة التي تحتاج الى هذه الخدمة في أحوال الغياب المؤقت لأحد الأبوين إذا لم يوجد بالأسرة من يقوم على تقديم الخدمات المنزلية الضرورية لها .

كما تتولى الشركة تقديم الخدمة المشار إليها للأسر التي يوجد من بين أفرادها عاجز أو معاق أو مسن غير قادر على القيام بشئون نفسه على أن يكون تقديم الخدمة في هذه الحالة لمن يحتاج إليها من المذكورين دون غيره من باقى أفراد الأسرة .

وللشركة تقديم خدماتها في المناسبات المختلفة ، وذلك على النحو الذى يبيئه النظام الأساسى للشركة ، ولها فى سبيل تحقيق اغراضها ، استغلال العمالة اللازمة التي تحتاجها فى تأدية اعمالها وذلك مع عدم الاخلال بما تقرره التشريعات النافذة فى هذا الشأن .

مادة (4)

تتم الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الشركة عن طريق عقود تبرم لهذا الغرض متضمنة لذات الاحكام المنصوص عليها بقانون العمل والتشريعات الاخرى ذات العلاقة .

مادة (5)

مدة الشركة (25) خمس وعشرون سنة ميلادية ، تبدأ من تاريخ قيدها فى السجل التجارى .

ويجوز اطالة هذه المدة بقرار من اللجنة الشعبية العامة .

مادة (6)

يتحدد رأس مال الشركة بمبلغ (200000) (مائتى الف دينار ليبى) مقسم الى (20000) (عشرين الف سهم) قيمة كل سهم منها (10) (عشرة دينارات) يكتب فيها صندوق الضمان الاجتماعى

ويجوز أن تطرح نسبة من أسهم الشركة للاكتتاب العام على النحو الذى يحدده النظام الاساسى للشركة .

مادة (7)

تتولى ادارة الشركة لجنة ادارة ، يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة الشعبية العامة وذلك الى حين تشكيل اللجنة الشعبية للشركة .
ويبين النظام الاساسى للشركة اختصاصات لجنة الادارة وامينها وكيفية عقد اجتماعاتها وغير ذلك من الاحكام المنظمة لعملها .

مادة (8)

تكون للشركة ميزانية مستقلة ، تعد على نمط الميزانيات التجارية ويؤول صافى عوائد الشركة بعد استقطاع الاحتياطات وغيرها التى ينص عليها النظام الاساسى الى المساهمين .

مادة (9)

تبدأ السنة المالية للشركة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها على أن تبدأ السنة المالية الاولى من تاريخ العمل بهذا القرار وتنتهى بانتهاء السنة المالية التالية .

مادة (10)

تقدم الشركة خدماتها بمقابل مالى يصدر بتحديدده قرار من لجنة ادارة صندوق الضمان الاجتماعى .

مادة (11)

تتكون الموارد المالية للشركة مما يلى :-

- ١ (العوائد المالية المترتبة على تقديم خدماتها .
- ب (ما تعقده من قروض مع المصارف المحلية .
- ج (الهبات والمنح والوصايا التى لا تتعارض مع اهدافها .

مادة (12)

يتولى الجهاز الشعبى للمتابعة فحص ومراجعة حسابات الشركة وفقا لاحكام القانون رقم 79 لسنة 1975م المشار اليه .

مادة (13)

يصدر النظام الاساسى للشركة بقرار من لجنة ادارة صندوق الضمان

الاجتماعى .

مادة (14)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر فى : 4 صفر 1399 و .ر

الموافق 5 الفاتح 1989 م